تاريخ استقبال المقال:2018/06/03 تاريخ قبول نشر المقال:2018/06/20 تاريخ نشر المقال: 2018/12/01

دور الحركة الجمعوية في تكريس المواطنة وأثرها على التنمية المحلية

د. حكيم اعراب جامعة باتنة1 الحاج لخضر
hakimarab@gmail.com

الملخص

إن التنمية في أي مجتمع لا تتم إلا بمشاركة كل أفراد المجتمع كل في موقعه ومجال اهتمامه وهي عملية كما قال مالك بن نبي " لا تستورد و من أرادها عليه أن ينتجها في مجتمعه" وهي عملية مجتمعية تتم بمساهمة كامل عناصر المجتمع الواعي بدوره اتجاه وطنه لذا تلعب الحركة الجمعوية دورا هاما في تعزيز وتكريس روح المواطنة ، لاسيما تقوية روح المسؤولية بالإضافة الى تعزيز وعي الفرد وتحسين رصيده الوطني والثقافي عن وطنه وقيمه المجتمعية، كما تساهم في تعزيز قيم التطوع ، وبتوفر هذه العناصر يمكن للتنمية عموما والمحلية خصوصا أن تحدث في المجتمع.

الكلمات المفتاحية: الجمعية، الحركة الجمعوية، التنمية، المواطنة ، المجتمع المدني.

Associative Movement Role in Consolidating Citizenship and Its Effect on Local Development

Abstract :

development in any society is done only with the participation of all the members of the community each in its location and field of interest .It is a process ,as Malik Ben Nabi said ,does not import and who wants it ,he should produce it in his society .It is a community process which is done by the contribution of all the members of the conscious society towards its country .Thus , it plays an important role in promoting and fostering the spirit of citizenship , in particular strengthening the spirit of responsibility as well as enhancing the individual s awareness of his town and his community values ,as well as contributing to the promotion of volunteer values , and with these elements ,general and local development in particular can occur.

Keywords: Association - associative movement – development - citizenship - civil society

مقدمة :

عرفت الجزائر منذ التغيير الدستوري في فيفري 1989، نموا كبيرا في انشاء الجمعيات بأبعادها السياسية، والثقافية، والخيرية، والمهنية، وتشير الأرقام الى وجود أكثر من 120 ألف جمعية معتمدة فيإطار قانون الجمعيات الصادر في سنة 1990، وهو رقم يعبر عن وعي مختلف فئات المجتمع بأهمية التنظيم الجمعوي في إيجاد حلول للقضايا التي تعترض حياتهم، ويبقى تأطير هذه الجمعيات والقيام بدورها الفعلي محل نقاش وتساؤل، لآنه بين الرقم المعلن وتأثير وجودها في الواقع يجد المهتم بالحركات الجمعوية غياب مساهمة المجتمع المدني في إيجاد الحلول للصعوبات التي تواجهه، ونامل من خلال هذه المساهمة ان نعرف فعالية الحركة الجمعوية في الجزائر ومدى تأثيرها في تعبئة كل أطياف المجتمع في تكريس المواطنة وتاثير ذلك على التنمية،ويحتوي بحثنا هذا على العناصر الرئيسية التالية:

بعد التعرف على مختلف المفاهيم التي تتناولها الدراسة، الدور، الحركة الجمعوية، المواطنة نتناول العناصر الأساسية دور المجتمع المدني في تكريس المواطنة من خلال تفعيل النشاط الجمعوي في القضايا التي تعنيه محليا ووطنيا، والذي نعني به في الأساس دور المجتمع المدني "الحركة الجمعوية" في التنمية المحلية

إشكالية البحث:

إن المجتمع الذي تتفاعل جميع عناصره بإيجاب هو مجتمع يسير في اتجاه صحيح ،فأعضاء المجتمع الذين ينشغلون بالمشاكل الحياتية اليومية ويسعون بالطرق السلمية إلى ايجاد حلول لها هم بدون شك عناصر تتميز بوعي خلاق، وقد عرفت الجزائر نموا معتبرا في انتشار الجمعيات لاسيما بعد الانفتاح السياسي والتوجه نحو الانفتاح الاقتصادي، حيث تشير بعض الارقام الى تجاوز عدد120 الف جمعية محلية ووطنية بفعل قانون الجمعيات الذي كان يرمي الى ان تلعب الجمعيات دورا محوريا في التوعية والتعبئة المجتمعية بمختلف المجالات الثقافية والتربوية والسياسية والرفع بالمجتمع نحو التنمية والنمو من خلال المشاركة الهادفة، غير انه هناك من يأخذ على الجمعيات في الجزائر مأخذ لكونها لا تنشط الا في المناسبات وبالتالي نشاطها مناسباتيا .

وبين الفعالية وعدمها، سنحاول الإجابة على السؤال الرئيسي لموضوع البحث هل تؤدي الحركة الجمعوية دورا في تكريس المواطنة وكيف يؤثر ذلك على التنمية؟

- **تعريف الدور:**

ان مصطلح الدور من المصطلحات الجوهرية الأساسية في تحليل البناء الوظيفي للنظم الاجتماعية بما تتسم به من مركبات فردية وجماعية وتنظيمية، وعلم الاجتماع ينظر الى أن لكل فرد أو جماعة أو تنظيم مجموعة من الأدوار المتباينة نسبيا

ويعتبر عالم الاجتماع رالف لينتون أبرز من تناولوا مفهوم الدور في بعده العلمي حيث فصله عن مفهومه التقليدي المرتبط بالفن المسرحي (دور، بطولة، أو ثانوي) فقد ربط مفهوم الدور الاجتماعي بمفهوم المنصب (المركز الرفيع، المقام الوضيع) و اعتبره جملة المهام و الحقوق و الواجبات و كذا السلوك المرتقب من الفرد و المنظمة في موقع اجتماعي معين.[1]

●تعريف الحركة الجمعوية:

ان مصطلح الحركة الجمعوية اكثر استخداما في بلدان المغرب العربي و مستمد من مفهوم الجمعية وتدل لفظة الحركة على الجهود و المساعي الحقيقية و الديناميكية المتواصلة لأعضاء الجمعيات المتطوعين من أجل تغيير و تحسين أوضاعهم الحياتية بواسطة التعبئة الشاملة و المشاركة الواسعة و الاختيارية في برامجها و أنشطتها دون انتظار تدخل الدولة.

وينبغي الحكم على حيوية وقوة الحركة الجمعوية تفاعل أنشطة الجمعيات و تنسيقها في اطار حيز من التنافس و الحرية لتحقيق أهدافها المشتركة فالحكم على الحركة الجمعوية لا يكون بناءا على عدد الجمعيات و انما على نوعيتها و استجابتها لمطالب المجتمع.

و الحركة الجمعوية في عرضنا هذا شكل جديد من أشكال الحركات الاجتماعية التي تعبر عن أهدافها بواسطة الجهود السلمية المنظمة والدائمة للجمعيات المحلية أو الوطنية التي تستهدف حث المواطنين على المشاركة في تكريس المواطنة بالتفاعل الإيجابي مع القضايا السياسية والقضايا الكبرى التي تجعل المواطن يساهم بطريقة أو أخرى في تحقيق التنمية فتحدث ديناميكية في المجتمع كمؤشر لوعيه وحيويته ، وكتعبير عن مستوى الحس المدني الذي يعبر هو الأخر على مستوى الإحساس بالمواطنة.

●تعريف الجمعية:

ان الحديث عن الحركة الجمعوية يدعو بالضرورة أن نتفق على المفاهيم الضرورية لموضوع البحث وأول هذه المصطلحات التي تتطلب التوضيح مفهوم الجمعية، على اعتبار أنها محور النقاش الذي نأمل من خلاله أن نبين مكانة الجمعية كعنصر أساس في الحركة الجمعوية.

ان الجمعية Associationكما يعرفها معجم السيسيولوجيا عن د. فوزي بوخريص من كتابه مدخل سوسيو لوجيا الجمعيات. "هي تلك التنظيمات التي ينتمي اليها غالبية أعضائها على الأقل بحرية و التي لا يعتبر وجودها ضروريا بحياة المجتمع، ضرورة مطلقة [2]

ويعرفها ماهر أبو المعاطي نقلا عن عبدالله بن صنوبرة على أطروحته "أنها تنظيم اجتماعي يتكون من عدد من الأفراد يهدف الى تحقيق أهداف لا تتعارض مع قوانين و تقاليد المجتمع بغرض المساهمة في مواجهة احتياطات و مشكلات المجتمع"[3]

أما تعريف الأمم المتحدة كما ورد في ترجمة المجلس الآعلى للثقافة "مجموعة من المواطنين على المستوى المحلي أو الوطني أو الدولي بحيث لا تكون جزءا من حكومة ما ولا تعمل من أجل الربح، و تشارك في اثارة قضايا معينة تخص الأسر والمجتمع"[4]

و يعرفها القانون الجزائري 31،90 الخاص بالجمعيات على أن (الجمعية عبارة عن اتفاقية تخضع للقوانين المعمول بها، و يجتمع في اطارها أشخاص طبيعيون أو معنيون على أساس تعاقدي ولغرض غير مربح كما يشتركون في تسخير معارفهم ووسائلهم لمدة محدودة أو غير محدودة من أجل ترقية الأنشطة ذات الطابع المهني و الاجتماعي و العلمي و الديني و التربوي و الثقافي و الرياضي ....."[5]

وتتميز الجمعيات عموما بسمات متقاربة أهمها:

1 – الجمعيات منظمات تطوعية الى حد ما، أي أنها ارادية و اختيارية

2– لا توزع الأرباح على مجلس الادارة أو على أعضائها ومنخرطيها

3– لا تسعى الى الربح المادي، فهدفها اجتماعي و انساني و ليس تجاري

4- لها استقلاليتها و ادارتها الذاتية

5- لها هيكل رسمي معترف به قانون و منظم تنظيما اداريا محكما

6- غير سياسية حيث لا يتحكم في برامجها أحزاب أو مرشحين لمناصب سياسية[6]

وعلى ضوء ما سبق يمكن ادراج الجمعيات التي تدخل ضمن المجتمع المدني دون غيرها مثل:

- جمعيات الأحياء
- الجماعات المهنية
- الاتحادات العمالية
- النوادي الاجتماعية والرياضية
- التنظيمات الطلابية
- المنظمات الوطنية غير الحكومية
- المنظمات الحقوقية
- جمعيات أولياء التلاميذ
- الجمعيات الدينية
- الخ.....
- ولا ندرج الأحزاب السياسية لكونها تسعى للسلطة، كما لاندرج كل منظمة أو جمعية فاقدة لاستقلالها في اتخاذ القرار.

تطور مفهوم المجتمع المدني

المجتمع المدني طبقا للفهم التقليدي هو الجماعات المنظمة تنظيما سياسيا، ويعود الاهتمام بالمجتمع المدني الى عهد الفلسفة اليونانية ، ويعد أفلاطون أحد الرواد المهتمين حيث يعتبر المجتمع المدني كجسم الانسان ذي العناصر المختلفة ، وللإنسان حاجات متنوعة كالمسكن والمطعم ،والملبس، ويعطي لتقسيم العمل دورا كبيرا في تفكير افلاطون ،ووصفت نظريته في هذا الشأن بالوظيفية، على أساس أنكل عنصر اختص فيها بوظيفة محددة لتحقيق الانسجام في الكل، واهم شيء لدى افلاطون هو وحد الدولة وتماسكها، وكان يرى أن تغليب المصلحة العامة على المصلحة الخاصة، هو مصدر قوة المجتمع المدني. واختلف ارسطو مع استاذه في استحالة توحيد مظاهر الوجود في وحدة مفهومية واحدة، ورأى أن الأسرة أساس الدولة فهي الوحدة الاجتماعية الإنتاجية والمدينة وصفها بأنها أشمل رابطة إنسانية لأنها تحتوي على جميع الغايات الإنسانية.

وراج مفهوم المجتمع المدني في عصر النهضة عبر الأفكار التي انتشرت في نظريات العقد الاجتماعي ل"هوبز ، وجون لوكوجان جاك روسو" التي كان لها تأثير قوي في توجيه التطورات التي حصلت في المجال السياسي خاصة ،وتعد تمهيدا للثورة الفرنسية التي أعطت

بعدا هاما للمجتمع المدني ،والغت كثير من المفاهيم السائدة ، مما سهل نمو المؤسسات المركزية القوية وأسست لمبدأ المساواة أمام القانون كما ساهمت في تعميم المطالبة بالحريات السياسية في كامل أوروبا وكان لها تأثير كبير في ظهور الدولة الحديثة التي قضت على المفاهيم الاقطاعية القديمة وبروز مجتمع مدني منفصل.[7]

أما هيجل يرى أن المجتمع المدني هو الحياة الأخلاقية متجسدة في حالة من التنافس والخصوصية ويتصرف أفراد المجتمع المدني طبقا لما يرونه من مصلحتهم كما أضاف أن المجتمع المدني بمثابة المرحلة الفاصلة التي تفصل بين العائلة والدولة وكان مفهومه للمجتمع المدني أول جهد منهجي ينظر لميدان المصلحة

الشخصية التنافسية بعيدا عن الدولة تماما، اما كارل ماركس فقد انتقد هيجل وخالفه في توضيح المجتمع المدني ، وافترض أن المجتمع سابق على الدولة في موقعه من حركة تطور المجتمع ، والدولة عبارة عن شكل واحد من مجموعة من أشكال تتبع عن اتحاد بعض المؤسسات المجتمع المدني ،ولذلك يمكن تصور مجتمع فيه مجتمع مدني وله دولة .[8]

وفي القرن العشرين تطور مفهوم المجتمع المدني، فقد رأى المفكر الإيطالي أنطونيو غرامشي ونظر له بوصفه جزء من البنية الفوقية، وهذه البنية بحسب تقديره تنقسم بدورها الى مجتمع مدني ومجتمع سياسي، مهمة الأولى الهيمنة عن طريق الثقافة والايديولوجيا ومهمة الثانية السيطرة أو الاكراه.[9]

ومن التعريفات التي قدمت للمجتمع المدني تعريف فهمي هويدي" المجتمع المدني هو ذلك الذي تتعدد فيه التنظيمات التطوعية التي يشمل الأحزاب السياسية والنقابات والاتحادات والروابط والأندية ، وجماعات المصالح والضغط، وغير ذلك من التنظيمات غير الحكومية التي تمثل حضور جمهور ، وتعكس حيوية موازية لمؤسسات السلطة تحول دون تفردها باحتكار مختلف مساحات العمل."[10] ونختلف مع هويدي في كوننا لاندخل الأحزاب السياسية في المجتمع المدني لكونها تسعى للسلطة في حين جمعيات المجتمع المدني لا تسعى للسلطة.

ويعرفه القرعان بأنه "مجموعة الهيئات والمؤسسات التي تعبر عن المبادرات الفردية أو التطوعية للمواطنين الذين ينظمون أنفسهم في مؤسسات ذات استقلال عن الحكومة التي ترعى مصالح الافراد والجماعات وتعظم من قدرتها على المشاركة في الحياة العامة.[11]

تطور مفهوم المواطنة : la citoyenneté

صار لمصطلح المواطنة في السنوات الأخيرة أهمية في مناقشات المواطن العربي عموما لاسيما مع انتشار الوعي السياسي والتوق الى التخلص من حكم نظام الحزب الواحد والنظام الشمولي الذي عانت منه كل البلدان العربية بدون استثناء ، وبالأخص لمصطلح المواطنة جاذبية

لاقترانه بالمساواة، وقد نما مصطلح المواطنة مع العصور الى أن وصل الى معناه الحديث ولفهم أكثر معاني المواطنة، استعرض تطور مفهوم المواطنة عبر العصور.

مفهوم المواطنة في العصور القديمة:

إن أقرب معنى يمكن تبنيه في العصر القديم القريب من المعنى الحديث لمفهوم المواطنة، هو ما توصلت اليه المدينة عند الإغريق والذي شكلت الممارسة الديمقراطية لأثينا نموذجا له إن سعي الإنسان من أجل العدل والإنصاف والمساواة تبقى مطلب إنساني منذ القدم ، وعليه فإن مبدأ المواطنة هو تاريخ سعي الإنسان من أجل العدل وتكافؤ الفرص والمساواة، وقد كان ذلك قبل أن يستقر مصطلح المواطنة او ما يدل عليه بزمن بعيد.

لقد كان لكفاح كثير من الفئات والطبقات الاجتماعية التي كانت ترى نفسها على هامش الحياة ومحرومة من كثير من الحقوق اهتداء بعض الملوك الى سن قوانين تعمل على ضمان بعض الحقوق للرعية، كتلك التي سنها حمو رابي في حضارة وادي الرافدين ، دو ن التنويه بالحضارات الأخرى التي كان لها دور مهم ولو لم يكن بيننا ما يكفي من معلومات في إرساء هذه الحضارات لبعض قواعد المواطنة، كحضارة سومر واشور وبابل وحضارة الصين والهند وفارس وحضارات الفينيقيين والكنعانيين والإغريق والرومان .[12]

وحضارة المصريين، ولم تتوقف الإنسانية على المطالبة بالتحسين المستمر في مجال العدل والمساواة ، دون اغفال الرسائل السماوية ودورها في التأثير على تحسين الحقوق والتذكير بالواجبات.

المواطنة عند العرب قبل الإسلام وبعده:

لقد تميزت الحياة في المجتمع العربي قبل الإسلام بالنظام القبلي مع ما لهذا النظام من تقاليد تضمن حد أدنى من المشاركة السياسية لأعضاء القبيلة من الرجال الأحرار وقد يكون للحضارات المجاورة كالحضارة اليمنية بشهادة القران العظيم على ملكة سبأ من اشراك كبار الدولة في الرأي واتخاذ القرار كقوله تعالى «قالت يأيها الملؤا إني ألقي كتاب كريم() إنه من سليمان وإنه بسم الله الرحمان الرحيم () ألا تعلوا علي وأتوني مسلمين () قالت يأيها

الملؤا أفتوني في أمري ماكنت قاطعة أمرا حتى تشهدون () قالوا نحن أولوا قوة وأولوا باس شديد والأمر إليك فانظري ماذا تأمرين () ..... سورة النمل الأيات 29،،،،32

وقد كان لتأثير طبيعة القبيلة والتطور التجاري والاستقرار الذي عرفته مكة قبل الإسلام هيأت لآن يبرز في مكة نوع من حكم المدينة حيث عرفت قبل بزوغ فجر الإسلام بقليل حلف الفضول الذي كان يتدخل لنصرة المظلوم سواء كان من أهل مكة أو من زوارها وقد سجل الشاعر العربي حلف الفضول في ديوان العرب بقوله:

إن الفضول تحالفوا وتعاقدوا ألا يقر ببطن مكة ظالم

أمر عليه تعاهدوا ا وتواثقوا فالجار والمعتر فيه سالم

ولما جاء الإسلام اعطى لمبدا المساواة والشورى، وحق المظلوم في الدفاع على نفسه مهما كان لونه وجنسه ودينه وجاء في القرآن تأكيد ذلك كقوله –والذين استجابوا لربهم وأقاموا الصلاة وأمرهم شورى بينهم ومما رزقناهم ينفقون() س الشورى 38

أو كقوله تعالى –ان الله يأمر بالعد ل والإحسان .....() س النحل 90

وقد اسس لمبدا العدل والمساواة في الحقوق والواجبات ومبدأ الشورى، والدارس لعهد النبوة والخلافة الراشدة يتأكد بدون أدنى مزايدة بأن مبدأ المواطنة بالمفهوم الحديث لا يجد فيه أكبر تغيير.[13] حيث نجد الإعتراف بالتساوي في الحقوق لكل الرعية بدون تمييز في الجنس واللون وفي زمن الخلافة الراشدة عرفت الإنسانية صيحة الرجل الأول في الدولة عمر(ض) " متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحرارا"، وقد كان لهذا المبدأ أهمية كبرى في إقناع الأخر بالدخول في الإسلام .

المواطنة في أوروبا خلال العصور الوسطى:

عرفت أوروبا خلال العصور الوسطى ردة في مجال الحقوق مع سيطرة الكنيسة والنظام الملكي المطلق الى غاية القرن الثالث عشر، وذلك مع اندثار التجارب السابقة التي أفلت مع انهيار حضارتي أثينا وروما ولم تنجو حتى الحضارة الإسلامية من التوجه الى التخلي على المبدأ الذي كان سائدا في بداية الدولة الإسلامية، ومع بداية القرن الثالث عشر والى غاية استقلال الولايات المتحدة الأمريكية والثورة الفرنسية بدأ الفكر الفلسفي والسياسي والقانوني الأوروبي الثائر على جمود الكنيسة وسيطرة النظام الملكي في التنظير لمفهوم المواطنة بشكل أعطى لمفهوم المواطنة بعدا راقيا ، وتجدر الإشارة ان التطور الحاصل لم يأتي هدية من الملك او الكنيسة بل كان نتيجة تضحيات مفكرين وفلاسفة وجماهير من أجل الحصول على مبدأ الدمقراطية وتقييد صلاحيات الملك وترشيد نظام الحكم.[14]

المفهوم المعاصر لمبدأ المواطنة : la citoyenneté

كان لمعاهدة وستفاليا في سنة 1648 التي ربطت السيادة بالأرض والاعتراف المتبادل بين الدول على الحدود الجغرافية لكل دولة دورا أساسيا في إنهاء عهد الإمبراطوريات التي لا تتوقف حدودها إلا حيث تتوقف

قوتها، وأصبح مبدأ العقد الاجتماعي الذي جاء به جان جاك روسو الفيلسوف الفرنسي (1712-1778) كزبدة لما توصل اليها الفكر الأوروبي على يد توماس هوبز (1588-1679)وجون لوك(1632-1704)

وتأثير ذلك في أفكار أباء استقلال الولايات المتحدة مع دستورها في 1784 أعظم الأثر في ذيوعها حيث صار مرجعا، وبناءا على مبدأ العقد الاجتماعي فإن جميع أعضاء المجتمع السياسي متساوون وشركاء في ملكية أرض وطنهم وموارده ، شركاء في القرارات المتعلقة بمجموعهم، كما رأوا أن الفرد حر في أفعاله إلّا إذا نص القانون على خلافه وأن المهمة الرئيسية للدولة والقانون هي ضمان حريات الأفراد وحقوقهم.

ساهمت سيادة هذا المبدأ في إثراء مفهوم المواطنة بما طورته النظريات السياسية والاجتماعية والاقتصادية حتى صار لها تعريف محدد في دائرة المعارف.[15]

نقلا " على خليفة علي الكواري، تشير دائرة المعارف البريطانية الى"المواطنة بأنها علاقة بين فرد ودولة كما يحددها قانون تلك الدولة، وبما تتضمنه تلك العلاقة من واجبات وحقوق في تلك الدولة"وتضيف على أن "المواطنة تدل ضمنا على مرتبة من الحرية مع ما يصاحبها من مسؤوليات". وتختم "بأن المواطنة على وجه العموم تسبغ على المواطن حقوقا سياسية، مثل حق الانتخاب وتولي المناصب العامة."[16]

التعريف الإجرائي للمواطنة

خلاصة لما سبق من تطور لمفهوم المواطنة يمكن أن نعرف المواطنة كما يلي:

المواطنة هي انتماء شخص الى إقليم جغرافي تحت سلطة دولة ، ويحمل جنسيتها واع بما له وما عليه من حقوق وواجبات ، له حق المشاركة فيما يتخذ من قرارات وتولي المسؤوليات وملتزما بما عليه من واجبات بما يحفظ استقرار الدولة وازدهارها، مع قبول حق الاختلاف والتعايش مع الأخر.

دور المجتمع المدني في تكريس المواطنة:

يؤدي المجتمع المدني دورا هاما في تعزيز روح المواطنة لدى المواطنين من خلال الأعمال التي تقوم بها في مختلف المجالات الحياتية، واشراك المواطن في كل عمل نوعي لفائدة المجتمع سيجعل منه بدون شك عضو متفاعل لكل عمل يساهم في خدمة التنمية وتحسين حياة المواطن لأن المواطنة هي الرابطة والصلة التي تربط الفرد بالدولة، وهذه الرابطة تكون أكثر متانة حين يكون المجتمع المدني ممثلا في الحركات الجمعوية ذا فاعلية داخل المجتمع ويساهم في توعية منخرطيه لمعرفة الحقوق والواجبات، أي للفصل بين ما يجب على الدولة أن تقوم به وما على المواطن أن يؤديه اتجاه وطنه ويتمثل دور المجتمع المدني في تعزيز روح المواطنة من خلال:

1-زيادة وعي الفرد ورصيده الوطني والثقافي عن وطنه وقيمه المجتمعية [17]

حيث تساهم منظمات المجتمع المدني في زيادة وعي المواطن ، وأهمية وجوده كمواطن فاعل في سبيل تحقيق التطور المجتمعي، كما تساهم في زيادة ارتباط المواطن ببلده وحبه.

2-تنمية الإحساس بالمسؤولية:[18] تساهم الجمعيات في تشجيع كل فرد على تحمل المسؤولية وذلك على أساس مجموعة من الواجبات التي تقابلها مجموعة من المسؤوليات وتساهم هذه الممارسة في تعزيز مفهوم المواطنة وتعمل على بلورة الفرد القادر على العطاء والبناء في المجتمع في سبيل تحقيق التنمية المنشودة.

3-تعزيز قيم التطوع[19]

تعتبر الطوعية الدرجة العليا للمواطنة، والتطوع ينبع من رغبة الفرد دون اكراه وتعبر عن مدى ارتباط الفرد لوطنه، وهذا السلوك ينمو كلما زادت الثقة في من يمثل الدولة الرسمية، من خلال الممارسات اليومية إذا كان

خطاب المسؤول لا يتنافى مع سلوكه في الميدان، لأننا نعتقد أن أسوا سلوك يفسد روح المواطنة هو القدوة السيئة التي يشاهدها المواطن في ممارسات المسؤولين.

التنمية المحلية:

لقد هيمن مشكل التنمية على الفكر الدولي عقب الحرب العالمية الثانية وبفعل حركات التحرر ونيل البلدان المحتلة استقلالها واسترجاع سيادتها ، وجدت كثير من الحكومات الوطنية عوائق تعود للتراكمات التي تركتها فترة الاحتلال من تخلف في مختلف القطاعات ومناحي الحياة وهو ما دعي كثير من المهتمين من العلماء ورجال السياسة الى إيجاد علم يهتم بشؤون التنمية والتخلف.

وقد دعى المفكر مالك بن نبي الى تأسيس علم الاجتماع البلدان المستقلة حديثا يهتم بقضايا التنمية، وكنتيجة لهذه الضغوط التي أعقبت التحرر ورفعا للتحدي، اختلفت الرؤى في تحديد الأولويات بطرح الأسئلة المشروعة من أين نبدأ؟، وهو ما أثر في توجه كثير من البلدان الاقتصادي بين الشرق والغرب، ونجم عن ذلك اختلاف في تحديد مفهوم التنمية المحلية حتى صار تحديد مفهوم دقيق للتنمية المحلية من المصطلحات والمفاهيم التي وقع حولها اختلاف كبير، بين من يحصرها في البحث عن كيفية تطوير الأجزاء الأكثر تخلفا في أقاليم الدولة ويعتبر الريف أكثر تخلفا من هنا فإن التنمية المحلية تنطبق وتلتقي مع مفهوم التنمية الريفية التي ينظر اليها البنك الدولي على انها عملية متكاملة أو استراتيجية شاملة تستهدف تطوير الحياة الاقتصادية والاجتماعية لفقراء الريف وذلك بزيادة الإنتاج الزراعي وانشاء صناعات ريفية توفر فرص عمل جديدة وتحسين الخدمات الصحية والتعليمية ووسائل الاتصال والإسكان .[20]

والتنمية المحلية ترمي في الأساس الى القضاء على التهميش للإنسان العادي الذي هو صاحب المصلحة في العملية التنموية ، فهي تعمل على تحويل أفراد المجتمع المحلي باتجاه الأفعال الإيجابية للتنمية ، ورفع درجة الوعي الاجتماعي والاقتصادي عندهم ،وهو ما يستوجب قيادة محلية رشيدة ذات كفاءة علمية وتكوين سياسي، بحيث تتمكن من دفع المجتمع المحلي بأسلوب علمي وواقعي نحو المشاركة الجماعية لأهداف التنمية.[21]

و حتى نكون دقيقين فيما نعنيه بالتنمية المجتمعية نرى أن أهم من تناول هذه المفاهيم القريبة لموضوع دراستنا العالم الاجتماعي أثر ثردانهم " تنمية المجتمع المحلي بأنه الجهود التي يبذلها المواطنون لتحسين أوضاع مجتمعاتهم المحلية وزيادة طاقة الاهالي على المشاركة و التسيير الذاتي و تكامل الجهود و فيما يتصل بشؤون المجتمع المحلي [22]

و هناك من يرى أن التنمية هي التفاعل بين الناس و الموارد الطبيعية المتاحة لهم أي استغلال الناس لمواردهم الطبيعية فالناس هم هدف لعملية التنمية و المفروض من التنمية أن تحقق رفاهيتهم"[23]

العلاقة بين الحركة الجمعوية والتنمية المحلية:

ان توضيحنا للمفاهيم التي تناولتها المداخلة والممثلة في تفكيك المصطلحات التي تناولها موضوع الندوة بدون شك ان يوضح لنا الفكرة أكثر و بالتالي يمكننا أن نطرح السؤال التالي.

هل تؤدي الجمعيات دورا فعليا في التنمية المحلية ؟ أم أن للجمعيات أهمية جد فعالة في التنمية لكنها لم تؤدي الدور المطلوب منها؟

ان الاجابة على السؤال يدعو بالضرورة الى معرفة المغزى من انشاء الجمعيات.

هل أنشئت الجمعيات وفقا للوضع الذي أشار اليه العالم الاجتماعي اليكسد يتوكفيل1805/1859 وهو من رواد سوسيولوجيا الجمعيات ومن المهتمين بالظاهرة الجمعوية بأمريكا، حيث يعتبر أن أمريكا هي البلد الوحيد في

العالم الذي تمت الاستفادة فيه بقدر كبير من التنظيم الجمعوي و سبب الأهمية و الاستفادة يرى توكفيل أن المواطن في الولايات المتحدة الأمريكية يعتمد على ذاته لكي يواجه كل مشاكل الحياة فعلى سبيل المثال يقول توكفيل نقلا عن فوزي بوخريص "اذا استجد عائق في الطريق العام و تعذر المرور، و توقفت حركة السير يجتمع الجيران لحظتها للتشاور ومن هذا الاجتماع التلقائي تتبلور سلطة تنفيذية تحل المشكلة قبل أن تحضر فكرة أي سلطة أخرى وعلى نفس التوجه تنشأ الجمعيات في الو.م.أ لتنشيط مختلف الأدوار الثقافية الاجتماعية و الدينية .... الخ

و يخلص توكفيل في دراسته الى مدح النظام الديمقراطي الامريكي فهو الدافع الى حث المواطن لما يجب أن يقوم به و بالتالي أن من واجب و مصلحة الناس أن يكونوا مفيدين لبعضهم البعض.[24]

ولكي تؤدي الحركة الجمعوية الدور العملي والمساهمة الايجابية في عملية التنمية لا بد أن تكون على مستوى من الوعي من لحظة تكوين الجمعية فلا يعقل أن تنخرط في جمعيات لا تعرف الهدف من انشاءها ولا الدور الذي عليك أن نؤديه داخل أطر هذه الجمعيات وبالتالي لا بد أن يكون الانتماء ارادي وعلى قناعة تامة من أجل توحيد الجهود لهدف محدد بدقة.

وبالنسبة لحالة الجزائر التي شهدت نموا واسعا في انشاء الجمعيات لاسيما بعد مرحلة الانفتاح وتوجه الدولة نحو الانفتاح الاقتصادي اذ تشير بعض الدراسات الى تجاوز عددها 120 الف جمعية كان الهدف من تأسيسها هو المساهمة في عملية التنمية المجتمعية بمختلف مجالاتها، إلا ان وجود هذا العدد الهائل من الجمعيات لا يعني انها كلها تنشط وتساهم في رفع التنمية لان هناك من يقول ان الجمعيات الجزائرية اثبتت فشلها في لعب دور محوري كقناة حقيقية للتعبئة والتوجيه، ووجود بعض الجمعيات القوية التي اثبتت نشاطها لا يمنع من طرح التساؤل المتمثل في عدم فعالية الحركة الجمعوية باعتبارها قوة مؤثرة وفعالة في المجتمع، و ما هو السبيل الى استغلال هذه الجمعيات من اجل التواصل وتحقيق التنمية الاجتماعية، وللإجابة على هذا السؤال يرى احد الاساتذة المختصين في علم الاجتماع د.سعيدي عيادي اجابة على سؤال لجريدة الموعد الى ضبابية الصورة التي يشكلها المواطنون عنها ويرجع ذلك الى قلة التكوين وهو ما يدعو الى الاهتمام وإعادة الاعتبار لهذه الحلقة التي تبقى مفقودة في كثير من الجمعيات.

وخلاصة لقول إن الجمعيات في الجزائر مطلوب منها اليوم ان تعقد جلسات تقييمية لمراجعة نفسها وتحديد موقفها من المساهمة في التنمية المحلية، وان لا تبقى مجرد عنوان ووصل اعتماد، بل اعتقد ان المجالات التي يمكن ان تنشط فيها اوسع من ان يحصرها قلم.

كما نعتقد انه من الانصاف القول بان هناك جمعيات استطاعت ان تثبت وجودها بنشاطها الدؤوب سواء على مستوى البيئي او محو الامية او غير ذلك من النشاطات التي ساهمت و تساهم بشكل او بأخر في دفع التنمية الى الأحسن .

العلاقة بين المواطنة والتنمية

تلعب الحركة الجمعوية دورا هاما في تعبئة مختلف أطياف المجتمع، اتجاه قضايا الآمة وكلما كان نشاط الجمعيات معبرا عن انشغالات أعضائها نالت المصداقية، وكلما نالت المصداقية ساهمت في غرس مبادئ المواطنة وهي كما أشرنا في التعريف الذي أوردناه نتاج للحس بالمسؤولية اتجاه قضايا الوطن من علاقة متبادلة من حقوق وواجبات.

وبدل الاكتفاء بما يراه المواطن من حقوق ، يقوم بما يراه واجب اتجاه مجتمعه ووطنه وأعتقد الفرق يتمثل كما أشار الى ذلك توكفيل بأن المواطن الأمريكي لا ينتظر الدولة في اصلاح المطبات أو انهيار الجسور والعوائق

التي يواجهها في حيه أو أمور تعرقل العيش الطبيعي قي مدينته، وبين المواطن الجزائري الذي يرى الأمور بعقلية البايلك.

والملفت في الآمر أننا نواجه في كثير من الأحيان من يدعو للنهب والتخريب، ولا يكتفي بذلك بل يساهم في تثبيط من له رغبة وحماس في تقديم مساهمات في المرافق العامة وهي أعمال كثيرة وجدناها لدى بعض الذين تحدوا مثل هذه المعيقات، ولآن المواطنة سلوك مدني واحساس بقوة الانتماء للوطن ينمو لدى أفراد المجتمع مع التنشئة الاجتماعية ، ولكون التنشئة الاجتماعية مهمة تشترك فيها مختلف المؤسسات المعنية بدءا من الاسرة والمدرسة وحتى الجامعة بالإضافة الى مختلف جمعيات المجتمع المدني، ومؤسسات الدولة بما تترجمه من سلوك لموظفيها في الميدان .

فان تبني قضايا الوطن والمشاركة الفاعلة في التنمية كل من موقعه تستدعي تكامل الجهود لزرع روح المسؤولية اتجاه قضايا الآمة وعلى رأس العوامل المحفزة توفير القدوة الحسنة ولنا في كثير من تجارب الأمم، لا سيما الدول الدمقراطية ذات التسيير الشفاف والعدالة السيدة المستقلة التي لا تخضع للإملاءات.

الخاتمة:

وخلاصة لما تقدم يؤدي المجتمع المدني دورا حيويا في تعزيز وتكريس روح المواطنة ، والمواطنة هي من يدفع المواطن الى الانسجام مع قوانين الدولة والتجاوب معها في كل ما من شأنه أن يساهم في قبول المواطن دفع ما عليه من ضريبة وتسديد ما عليه من التزامات اتجاه مؤسسات الدولة ، كما تساهم في الحفاظ على ممتلكات العامة والخاصة وهذ ا كله يساهم في التنمية بالإضافة الى المساهمة طوعا في كل المشاريع والبرامج التي تساهم في تحسين حياة المواطن ضمن الأطر النظامية التي تمثلها الجمعيات بمختلف برامجها.

ويبقى هذا الدور محدود رغم أهميته بالنسبة للبلدان مثل الجزائر الى أن تتخلص من النشاط المناسباتي الذي يكون عادة بإيعاز من جهات رسمية ومن الطمع في الاستفادة من ريع الدولة. لان النشاط الجمعوي المعبر عن حيوية المجتمع المدني هو من يعزز روح الانتماء للوطن، كلما كانت درجة الإحساس بالانتماء للوطن عالية كلما ساهمت في إنجاح المشاريع التنموية، كما تعزز روح الوحدة والتضامن بين مختلف أفراده .

الهوامش:

[1] عبدالله صنوبرة، اشراف ج.نصيب نعيمة.(الحركة الجمعوية في الجزائر ودورها في ترقية طرق الخدمة الاجتماعية) أطروحة نيل الدكتوراه علوم الجامعة 2011/2010. ص24

[2] فوزي بوخريص، مدخل الى سوسيولوجيا الجمعيات، افريقيا الشرق المغرب 2013 د.ط. ص22

[3] نفس المرجع السابق ص 22

[4] ستيفن ديلو، التفكير السياسي والنظرية السياسية والمجتمع المدني، ترجمة ربيع وهبة، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ط1، 2001، ص23

[5] قانون 90.31 الصادر في الجريدة الرسمية العدد. 53. لسنة 1990

[6] فهيمة شرف الدين، الواقع العربي وعوائق تكوين المجتمع المدني، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 278، افريل2002، ص39

[7] جون اربنيرغ، المجتمع المدني، من اليونان حتى القرن العشرين، ترجمة حسن ناظم، بيروت معهد الدراسات الاستراتيجية، 2007، ص240

[8] نفس المرجع ص 262

[9] ثامر كامل، النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة، دراسة معاصرة في استراتيجية إدارة سلطنة عمان، 2004، ص 105

[10] فهمي هويدي، الإسلام والديمقراطية، مركز الاهرامات للترجمة والنشر، ط1، 1993

[11] سلطان ناصر القرعان، الاطار السياسي والقانوني لمؤسسات المجتمع المدني وحقوق الانسان حالة الأردن، مجلة النهظة العدد2 المجلد 10، القاهرة، 2009 افريل

[12] علي خليفة الكواري مفهوم المواطنة في الدولة الديمقراطية، مداخلة للاجتماع السنوي العاشر لمشروع الدراسات الديمقراطية، أكسفورد- إنكلترا- 2000

[13]علي خليفة الكواري المرجع السابق
[14]المرجع السابق
[15]د توفيق السيف، الوطن، الهوية الوطنية ولمواطنة. تفصيح للاشكاليات، محاضرة في منتدى د راشد المبارك، افاق، مركز افاق للدراسات والبحوث، الرياض 2011 aafaqcenter.com
[16]علي خليفة الكواري، المرجع السابق
[17]قدري فضل الله، منظمات المجتمع المدني ودورها في تعزيز مفهوم المواطنة في فلسطين، اشراف د نايف أبو خلف، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، نابلس فلسطين، 2013 ص 79
[18]المرجع السابق ص 80
[19]نفس المرجع السابق ص 81
[20]عبد السلام اللاوي، دور المجتمع المدني في التنمية في الجزائر، رسلة ماجستير، تخصص علوم سياسية، جامعة قصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2010، ص 202
[21]عبد اللاوي، نفس المرجع ص 203
[22]نفس المرجع السابق
[23]د.هناء حافظ بدوي، التنمية الاجتماعية، دار المعرفة الجامعية د.ط الإسكندرية ص 70
[24]فوزي بوخريص، مدخل الى سوسيولوجيا الجمعيات، افريقيا الشرق المغرب 2013 د.ط. ص30

قائمة المراجع:

- فوزي بوخريص، (2013) مدخل الى سيسيولوجيا الجمعيات، افريقيا الشرق المغرب
- عبد السلام عبد اللاوي ،(2010) دور المجتمع المدني في التنمية في الجزائر ، رسالة ماجستير ، تخصص علوم سياسية ، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة، الجزائر
- هناء حافظ بدوي ، (1998)التنمية الاجتماعية ، دار المعرفة الجامعية د. ط الاسكندرية
- توفيق السيف، الوطن ، الهوية الوطنية والمواطنة. تفصيح للإشكاليات، محاضرة في منتدى د المبارك، أفاق ،
- قدري فضل الله، (2013) منظمات المجتمع المدني ودورها في تعزيز مفهوم المواطنة في فلسطين، اشراف د نايف أبو خلف، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية ، نابلس فلسطين
- علي خليفة الكواري (2000) مفهوم المواطنة في الدولة الدمقراطية، مداخلة للاجتماع السنوي العاشر لمشروع الدراسات الدمقراطية، اكسفورد – انكلترا .
- فهمي هويدي(1993) الإسلام والديمقراطية، مركزا لأهرامات للترجمة والنشر.
- سلطان ناصر القرعان(2007)، الاطار السياسي والقانوني لمؤسسات المجتمع المدني وحقوق الانسان حالة الأردن، مجلة النهضة العدد 2 المجلد 10، القاهرة.
- جون اربنيرغ (2007) المجتمع المدني، من اليونان حتى القرن العشرين، ترجمة حسن ناظم، بيروت معهد الدراسات الاستراتيجية.
- ثامر كامل (2004)، النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة، دراسة معاصرة في استراتيجية إدارة السلطة عمان فهيمة شرف الدين(2002) ، الواقع العربي وعوائق تكوين المجتمع المدني ، مجلة المستقبل العربي ،مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد 278.
- ستيفن ديلو،(2001) التفكير السياسي والنظرية السياسية والمجتمع المدني، ترجمة ربيع وهبة، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة.
- أفاق للدراسات والبحوث، الرياض 2011 aafaqcenter.com
- الجريدة الرسمية عدد. 53. لسنة. 1990